سياسة العراق في ظل التحديات الدولية والاقليمية الراهنه

Iraq's policy in light of current international and regional challenges

اعداد

أ.م.د. ســـنان صلاح رشيد

By

Assistant Professor Doctor. SINAN SALAH RSHIED

استاذ مساعد دكتور في تخصص العلوم السياسية : دراسات دولية

Assistant Professor in Political Science: International Studies

مكان العمل : مركزدراسات المراة /رئيس قسم بحوث المجتمع الدولي/جامعة بغداد .

Center for Women's Studies/Department of International Community Research/University of Baghdad

Email : sinan@wsc.uobaghdad.edu.iq

Mobile: 07700555938

ملخص البحث :

يتناول هذا البحث الجهود التي يبذلها العراق في ظل التحديات على المســـرح الدولي والاقليمي ، لغرض تحقيق الاســـتقرار الداخلي وتعزيز مكانته في المجتمع الدولي واقليميا في ظل بيئة جيوسياسية معقدة من خلال تعزيز التعاون الاقليمي والدولي وتنفيذ سياسات اقتصادية وامنية فعالة ،وسياسة العراق في تجاوز هذه التحديات الراهنه واستعادته كمحور أستراتيجي في المنطقة

الكلمات المفاتحية : التحديات الدولية ، التحديات الاقليمية ، سياسة العراق .

Abstract

This research deals with the efforts exerted by Iraq in light of the challenges on the international and regional stage, for the purpose of achieving internal stability and enhancing its position in the international community and regionally in light of a complex geopolitical environment by enhancing regional and international cooperation and implementing effective economic and security policies, and Iraq's policy in overcoming these current challenges and restoring it as a strategic hub in the region.

Keywords: International challenges, regional challenges, Iraq's policy.

المقدمة :

لعب العراق دوراً أقليميا في الشــرق الاوســط بســبب الاهمية الجيواســتراتيجية وامكانياته المتمثلة بالموارد الطبيعية والاولية ، كل ذلك انعكس بشكل كبير بالتحديات الدولية والاقليمية ويؤثر ويتأثر بحكم موقعه الاقليمي ، وتكون أهمية البحث في سـعي العراق للتكييف بالرغم من وجود تحديات دولية متمثلة في عدة مســـتويات منها الجانب الامني (الحرب الدائرة اقليميا بين الكيان الصـــهيوني والجانب الفلسـطيني في غزة او بين الاجتياح الصـهيوني لجنوب لبنان اوالقصـف العشـوائي في سـوريا) على الجانب الاقتصـادي بتذبذب اسـعار النفط النفط او على الجانب السـياسـي عن طريق العلاقات الدولية بين الدول كل هذه تساهم وتؤثر وتتأثر على استقرار العراق وعلى جوانب التنمية .

وتكمن فرضـية الدراسـة " تؤثر التحديات الدولية والاقليمية الراهنه بشكل مباشر على سياسات العراق ، بحيث تفرض هذه التحديات على الدولة ضـرورة التوفيق بين المصـالح الوطنية والضـغوط الخارجية ، ومما يؤدي الى صـياغة سـياسـات واسـتراتيجيات تعتمد على تحقيق التوازن بين الاسـتجابة للتغييرات الاقليمية والدولية والحفاظ على الاسـتقرار الداخلي "، ومن هنا يرى الباحث ان هدف الدراسـة يكمن في تحليل دور العراق في المنطقة في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية بالاضـافة الى دراسـة التحديات التي تواجعه العراق على الصعيدين الداخلي والخارجي ، اما عن مشكلة الدراسة فتنظر الدراسة (حول كيف يؤثر الوضــع الدولي والاقليمي على دور العراق في المنطقة وماهي الاســتراتيجيات التي يتبعها العراق لغرض بناء دور فاعل في المنطقة اقليميا وتحقيق الاهداف السـياسـية والاقتصـادية ، **و فقا لمشـكلة البحث** ينظر الباحث بالتطرق لمنهجية البحث أذ استخدم الباحث المنهج التحليلي لغرض تحليل الوضع الراهن للعراق ودوره الاقليمي في ظل الاوضــاع الامنية غير المسـتقره والتي تدور في محيطه الاقليمي

وتأثيرها بشـكل مباشـر او غير مباشـر على بلدنا العزيز ، وعلى هذا الاسـاس يتم تقسـيم البحث الى محورين وهي :

المبحث الاول: التحديات الدولية والاقليمية التي يواجهها العراق

المبحث الثاني : استراتيجية العراق سياسيا في التعامل مع التحديات الدولية .

وبعدها يصل الباحث الى الخاتمة .

المبحث الاول: التحديات الدولية والاقليمية التي يواجهها العراق

في هذا المبحث يتناول الباحث حول أهم التحديات الدولية والاقليمية التي تواجه العراق في ظل الظروق المحيطة أقليميا ، وهذا يجعله في قلب الاحداث السياسية والاقتصادية والدولية ، بالاضافة الى تعرض بلدنا العزيز منذ عقود الى للعديد من التحديات التي أثرت على استقراره السياسي وامنه الداخلي ونموه الاقتصـــادي وتتراوح هذه التحديات بين الضـــغوط الدولية والتوترات الاقليمية ، مما جعل العراق محورا مهما في السياسات الدولية ، وفقا لذلك يتم تقسيم المبحث الى مطلبين ، فالمطلب الاول يتناول التحديات الدولية التي يواجهها العراق ، اما المطلب الثاني : فيتضـمن التحديات الاقليمية التي يواجهها العراق .

المطلب الاول : التحديات الدولية التي يواججها العراق .

ان العراق يواجهه مجموعة من التحديات الدولية والاقليمية المعقدة والتي تؤثر بطبيعة الحال على استقراره السياسي والاقتصادي والامني ومن أبرز هذه التحديات

1- التغييرات في النظام الدولي :

لم يغيب وجود طرف دولي عن تاريخ السياسة الدولية ، أذ ان هذا الدور مارستة الادارة الامريكية وسبقها المملكة المتحدة وقبلها فرنسا واسبانيا ، فالقوة لم تكن حكرا لأحد ، وكذلك فأن التنافس والصراع والهمينه والسيطر يعد دائما وشاملا وموجود في كل حقبة زمنية ، اصبح النظام الدولي يسير نحو مرحلة جديدة تشهد نموا في مراكز القوى ، وتزامن هذا التطور مع أنفراد نسبي في قوة ومكانة القطب الاوحد مثل " الولايات المتحدة الامريكية " لذا فأن العالم يمضي نحو عهد تغيب عنه قوة تمارس الهيمنه الاحادية ويمكن ان يحضى بالقبول والمصداقية على نحو كبير [1] ، وذلك لآن التسليم بتراجع الهيمنه الامريكية ينبغي أن يماثل ويوازي البديل الحقيقي وهو بالاستناد الى هذه الرؤية ، فيه وليس قوة عالما تتعدد الاقطاب وتتنافس فيه القوى الكبرى وانما هوعبارة " عن وضع تغيب عنه القوة المهيمنه وهذا نتيجة عدم وصول اي قوة دولية كبرى الى الوضع التي يؤهلها أن تحتل فيه بدلاً عن الادارة الامريكية في النظام الدولي ، وذلك لآتساع الفجوة بين الادارة الامريكية كقطب دولي والقوى الاخرى " ، والتي تسعى للمنافسة ، والسيطرة على حجم الفجوة سواء على المستوى العسكري ، والتي تعد الاكبر بين الادارة الامريكية والقوى الكبرى الاخرى بأستثناء روسيا الاتحادية ، او حتى في مجال الاقتصاد وعلى صعيد القوة العلمية التكنلوجية [2] ، مع هذا يرى الباحث بأن الامر الذي يتكون هو قدرة أطراف دولية على أمتلاك مقومات اضافية ومرونه أوسع على الحركة والتأثير في التفاعلات الدولية ، على سبيل المثال " روسيا الاتحادية وخاصة في الاجتياج الاخير على اوكرانيا والحرب المستمرة ، او حتى على المستوى الاقليمي فان هناك قوة أقليمية صاعدة تمارس التأثير ضمن نطاقها الجيو استراتيجي وكل هذا فأن التحول أو التطور في شكل وتغيير النظام الدولي سيخلق حالة مضطربة في هيكلية المنظومة الدولية وهدم القوة فيها بالصورة التي تعد مرحلة انتقالية بين مرحلة سابقة والدخول في مرحلة جديدة ، وبناءا عليه من الممكن أن تحدو السمات الرئيسية لهذا النظام وهي : –

- ماعادة السلطة بين الدولة فقط ، وانما هناك مجموعه من الفاعليين الدوليين والذين يساهمون في تغيير شكل وهيكيلة النظام الدولي .
- كثرة التحديات وانواعها واشكالها أذا لم يقتصر فقط عن " مفهوم القوة بل أصبح هناك أشكالاً مثل التحدي الاقتصادي والارهاب الدولي والتنافس التكنلوجي " كل هذه عوامل ساهمت وساعد في تتغيير وتحديد شكل ونوع النظام الدولي الجديد .

2- تحدي الارهاب والتطرف : رغم الجهود التي بذلتها القوى الامنية العراقية (الجيش والشرطه و الحشد الشعبي) في دحر التنظيمات الارهابية المتمثلة بتنظيم داعش الارهابي ، الا ان وطننا العزيز مازال يواجه تحديات من بقايا التنظيم والجماعات الارهابية الاخرى التي تستغل الفراغات الامنية والمناطق ولازال هناك دعم من بعض الدول التي تراعي الارهاب وهدفها تدمير العراق وجعله ضعيف بين الدول [3] .

3- تحدي التدخل الخارجي : وجود قوات أجنبية على الاراضي العراقية على سبيل المثال القواعد الامريكية يثير الجدل بين المكونات السياسية العراقية ويشكل نقطة خلاف داخلي واقليمي ، كما ان الصراع السياسي بين الولايات المتحدة وايران ، ينعكس احيانا على الشأن الداخلي العراقي وذلك لوجود قواعد امريكية في وطننا العزيز وهذا يتطلب جهود دبلوماسية لتوقيت انسحاب تلك القوات [4] .

4- الازمات الاقتصادية الدولية : ان تقلبات أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على عائدات النفط العراقية وتقلبات الاسعار العالمية وتؤثر ايضا على ميزانية الدولة وتوفير الخدمات الاساسية للمواطنين بالاضافة الى تحدي المالي أذ عاني العراق من مستويات تقلب سعر صرف الدولار وأثر ذلك بشكل كبير على تحقيق الاستقرار الاقتصادي [5] .

5- تحدي العلاقات الدولية والسياسه الخارجية العراقية : سعى العراق الى تحقيق توازن في علاقاته الدولية بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا وبين الدول الاقليمية مثل ايران والسعودية وتركيا ، ولتحقيق هذا التوازن يضع العراق نفسه في موقف صعب للحفاظ على استقلاليته السياسية وتأمين مصالحة الوطنية [6] .

6- التغييرات المناخية والبيئية : ان العراق يعاني من تأثيرات المناخ مثل الجفاف وتناقص موارد المياه بسبب السياسات المائية لدول الجوار ، وانعكس ذلك على الزراعه والامن الغذائي للبلاد، ولذلك استطاع العراق رسم سياسيا وخطط لتجنب تلك الازمات البيئية ومحاولة انشاء بيئة خضراء تساعد على الاستدامه ، بالاضافة الى ان سوء انبعاث الغازات وعلى سبيل المثال غاز الكبريت من المصافي لنفط الخام في بغداد كان سبب كبير في أزدياد تلوث البيئة وعلى هذا الاساس لابد من وضع استراتيجيات وخطط تنموية من قبل بلدنا العزيز لتجنب تلك التحديات وهذا ما سيتم التفصيل عنه في المحور الثاني [7] .

المطلب الثاني : التحديت الاقليمية التي تواجه العراق :

يواجه العراق مجموعه من التحديات الاقليمية هدفها انها تساهم في عرقلة مسيرته نحو الاستقرار والتنمية ، وتتبع هذه التحديات من تعقيدات (الجغرافيا السياسية والصراعات الاقليمية وقضاياه المياه والطاقة) ومن هذه التحديات

1- التوترات الاقليمية والصراعات : ان العراق يقع في منطقة مشحونة بالتوترات والنزاعات على سبيل المثال الحرب الدائرة بين الكيان الصهيوني والشعب الفلسطيني في غزة ولبنان (جنوب لبنان والضاحية

الجنوبية) بالاضـــافة الى هجماته الى ســـوريا ، او بين التوترات الســـياســـية بين الجانب الايراني والسعودي ، او الحرب الدائرة في سوريا كل هذه الازمات أثرت بشكل كبير على امن واستقرار العراق ، وجعل العراق يبذل المســـاعي الســـياســـية والدبلوماســـية لتجنب ويلات الحرب او ان يكون طرف للنزاع [8] .

2- التدخلات العسكرية والسياسية : ان وجود قواعد عسكرية لدول أقليمية ودولية في داخل العراق يعزز الشعور بالانقسام الداخلي ويضعف سيادته ، كما أن تدخل بعض الدول المجاورة مثل تركيا من خلال العمليات العسكرية في شمال العراق بحجة مكافحة الارهاب " حزب العمال الكردستاني" مما يسبب توترات دخلية واقليمية [9] ، يتطلب جهود كبيرة لغرض وضع حد لهذه الاستفزازت والتدخلات العسكرية عبر عقد اتفاق دولي تحت اشراف الامم المتحدة لمنع تلك الاستفزازت .

3- ملف المياه وتقاسم الموارد الطبيعية : ان ازمة المياة مع الجانب التركي او الايراني ، وبناء السدود على نهري دجلة والفرات من قبل تركيا ، على سبيل المثال " سد اليسو " أدى الة تقليل حصة العراق من المياه العذبة مما يهدد الزراعه والامن المائي في البلاد ، وخاصـــة ان العالم احدى اهم اســـباب نشوب الحروب هو الحفاظ على أمنها المائي [10] ، وعلى هذا الاساس يتطلب أيجاد قاسم مشترك بين الدول الاقليمية لغرض وضع الحلول والمعالجات لملف المياة وعدم أستغلال ومنع حصة العراق من المياة والمتفق عليه دوليا .

4- ألامن الاقليمي والجماعات المسلحة : أن استمرار نشاط الجماعات الارهابية مثل تنظيم القاعدة الارهابي او تنظيم داعش الارهابي او بعض الجماعات المسلحة المتطرفة دينيا والتي جاءت عبر الحدود للدول المجاور [11] ، وهذا يتطلب ضرورة توفير وتعزيز الجانب الامني على الحدود لغرض الحد من تلك التنظيمات المسلحة .

5- التكامل الاقتصـادي: ضـعف التعاون الاقتصـادي مع دول الجوار أحيانا يسـاهم في توتر العلاقات الاقليمية ، وبناء عليه ضـرورة اجراء اتفاقات بين الدول المجاورة على اسـاس مايملكه العراق مثلا النفط كمصـدر رئيسـي للدخل بينما يعاني مثلا احيانا من نقص التكامل التجاري والصـناعي في الموجود في المحيط الاقليمي [12] .

وينظر الباحث ان الاثار التي تحملها التحديات الاقليمية للعراق تسـاهم في عدم الاسـتقرار الامني ، أذ تؤدي تلك التدخلات الاقليمية ونشـاط الجماعات الارهابية الى عدم الاسـتقرار الداخلي ، بالاضـافة الى أضـعاف الاقتصـاد نتيجة تأثر القطاع الزراعي المصـاحب لآزمة المياة وضـعف الاسـتثمار بسـبب الاوضاع الامنية .

المبحث الثاني : استراتيجية العراق سياسيا في التعامل مع التحديات الدولية والاقليمية .

يعتمد العراق على مجموعه من الخطط الاســتراتيجية لمواجهة التحديات الاقليمية والدولية وتعتبر احد أهداف الاستراتيجية وهي خطه شاملة تكون على عدة مستويات وجوانب (سياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية) هدفها تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامه ومن بين هذه الاستراتيجيات هي :

1- الاســتراتيجية الامنية ومكافحة الارهاب : أذ قام العراق بتعزيز التعاون الدولي مع دول التحالف ضـــد الارهاب لتعزيز القدرات الامنية والعســكرية وتبادل المعلومات الاســتخبارتية لمكافحة الجماعات الارهابية على سـبيل المثال (القضــاء على تنظيم داعش الارهابي) بألاضــافة الى أصــلاح الاجهزة الامنية ، على مدار عدة ســنوات تعمل الحكومات العراقية ســابقا والان على اعادة هيكلة الاجهزة الامنية وتطوير قدراتها لضـــمان حماية الحدود ومنع التســلل والارهاب ، وملاحقة بقايا التنظيمات الارهابية في بعض المناطق النائية[13] .

2- توازن الســياســية الخارجية بين القوى الاقليمية والدولية : ســعت الحكومة العراقية على اتباع اســتراتيجية لســاســة خارجية متوازنه تهدف الى تعزيز العلاقات مع جميع الاطراف الدولية والاقليمية (الولايات المتحدة وايران والســعودية وتركيا) دون الانحياز لأي طرف وذلك للحفاظ على السـيادة الوطنية ومنع التدخلات الخارجية ، كما انه سـاهم في دور الوسـيط لحل النزاعات الاقليمية على سبيل المثال (بين ايران والسعودية) لغرض تعزيز السلام والاستقرار بين الدول المجاورة [14] .

3- اســتراتيجية الاصــلاح الاقتصــادي والتنويع : تعمل الحكومة العراقية على خطط لدعم الرخاء الاقتصــادي وخاصــة في الفترة الاخيرة منها تطوير قطاعات اقتصــادية كالزراعه والصــناعه

والسياحة ، ودعم المشاريع الاستثمارية كل هذه لغرض عدم الاعتماد في المستقبل على قطاع النفط كمصدر رئيسي للايرادات ، أضافة الى الاصلاح المالي ومكافحة الفساد وذلك عبر اليات الرقابة القانونية وتعزيز دور السلطة القضائية في محاسبة الفاسدين[15] .

4- التعاون البيئي وادارة الموارد المائية : سعى العراق على التفاوض مع دول الجوار على سبيل المثال تركيا وايران حول القضايا المياه لضمان حصته المائية وتخفيف اثار الجفاف على البلاد والتكييف مع التغيير المناخي لتنفيذ استراتيجيات وتحسين الكفاءة في استخدام المياة والموارد الطبيعية من خلال الاستثمار في التكنلوجيا المستدامه والزراعة الحديثة [16] .

ان هذه الاستراتيجيات تتطلب خطة تطويريه واسعه مواكبه ايضا مع التطور التكنلوجي لغرض بناء دولة مستقره امنيا واقتصاديا وسياسيا وتشكل تعاون اقليمي مع جميع الدول المجاورة ضمن خطة طويلة الامد لضمان تحقيق عودة مكانة العراق دوليا واقليميا .

الخاتمة :

يواجه العراق تحديات دولية واقليمية متعددة ومعقدة على الصعيدين الاقليمي والدولي ، تتراوح بين الصراعات الامنيه والتدخلات الخارجية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية ، الا ان الحكومة العراقية وبالتعاون الدولي مع المجتمع الدولي وفق الاطر القانونية والدبلوماسية تسعى لتطبيق استراتيجيات شامله هدفها تعزيز الامن والاستقرار السياسي وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية ، ويعتمد نجاح هذه الاستراتيجيات على الالتزام بالاصلاحات وتعزيز مبداء الشفافية وتشجيع الحوار الوطني وهذا يساهم في البناء الداخلي لوطننا العزيز ومنها ننطلق لخطط سياسية خارجية هدفها دعم وبناء السلام والاستقرار في المنطقة .

الاستنتاج

1- التركيز على الدبلوماسـية الاقليمية : اذ يتبنى العراق دور الوسـيط الاقليمي لتخفيف حدة التوتر بين القوى المتصـارعة أقليميا على سـبيل المثال دور العراق سـابقا بين (ايران والسـعودية) ، وسعيه الدؤوب في دعم الاستقرار الاقليمي من خلال أستضـافة الحوارات والقمم الاقليمية لتعزيز التعاون المشترك .

2- التعامل مع أزمة المياه والطاق : أجراء المفاوضـات مهم جدا ويعمل العراق على معالجة ألازمة من خلال التفاوض مع تركيا وايران وابرام الاتفاقيات التي تهدف لضـمان حقوقه المائية كما وضـرورة ان يسـعى لتنويع مصـادر الطاقة والاسـتفادة من مواردة النفطية لدعم أقتصـاده ومكانته الاقليمية .

3- مواجهة الارهاب وتحقيق الاسـتقرار الامني : يعتبر العراق أن محاربة الارهاب أولوية قصـوى ، أذ يعتمد على التعاون الدولي والاقليمي لضـمان القضـاء على الجماعات الارهابية العابرة للحدود مثل ما فعل بالقضاء تنظيم داعس الارهابي .

4- السـياسـة الخارجية المتوازنه : يسـعى العراق الى أنتهاج سـياسـة خارجية متوازنه تتيح له تجنب الانحيـاز الكـامـل لأي طرف في الصـراعـات الـدوليـة أو الاقليميـة ، ويظهر ذلـك من خلال المحاولات في بناء علاقات أيجابية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسـيا والصـين ، بالاضافة الى تعزيز التعاون مع دول الجوار مثل (دول الخليج وايران وتركيا وسوريا والاردن).

المصادر والهوامش

1) حيدر علي حسين ، نحو قطبية جديدة في النظام الدولي ، مجلة المستنصرية للدرسات العربية ، العدد 21 ، الجامعه المستنصرية ، 2014 ، ص19 .

2) نفس المصدر السابق ، ص20 .

3) امنه محمد علي ، سنان صلاح رشيد ، التطرف والارهاب ، دراسة في أثارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مجلة ريز التركية ، مركز بابير ، العدد 45 ، انقرة ، 2019 ، ص420 .

4) سيار الجميل ، الموقع الجغرافي للعراق واهميته الاستراتيجية ، العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابوظبي ، ط1 ،2020، ص30 .

5) غسان العطية : الاقتصاد العراقي التحديات والافاق ، دار النهار اللبنانية ، ط2 ، 2019 ، ص330 .

6) حسن سعد عبد الحميد ، القواعد المنظمة لعلاقات العراق بين دول الجوار ، العراق ومحيطة اقليمي ، كراس النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2020 ، العدد 18 ، ص10 .

7) عادل عبد الزهره ، سحر جاسم ، ادارة الموارد المائية ، مجلة كلية الزراعه ، جامعة بغداد ، العدد 72 ، السنه 2022 ، ص440 .

8) محمد غسان الشبوط ، مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2014 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، ط1 ، 2018 ، ص72 .

9) عماد قدورة ، تركيا ومسألة التدخل العسكري بين الضغوط والقيود ، سلسلة تحليلات سياسية ، أكتوبر 2014 ، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسية ، الدوحه ، 2014 ، ص5 .

10) سندس سرحان أحمد ، السياسة المائية التركية تجاه العراق ، مجلة المنصور العدد (35) ، جامعة المنصور، بغداد ، 2021 ، ص3 .

11) محمد خليل عاشور ، أثر المتغيرات الدولية على النظام الامني الاقليمي ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، العدد 16 ، المجلد 8 ، جامعة الاسكندرية ، 2023 ، ص729 .

12) محمود عبد العزيز توني ، التكتلات الاقتصادية والاستثمار الاجنبي المباشر في ظل المتغيرات الدولية الراهنه ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ،المجلد 32 ، العدد1 ، جامعة حلوان ، مصر ، 2018 ، ص625 .

13) اللجنه الوطنية لمكافحة الارهاب أنظر الرابط التالي https://www.euam-iraq.eu/ar/news/88/national-committee-for-counterterrorism-and-euam-iraq-partner-to-promote-implementation-of-the-national-counterterrorism-strategy

14) خضير ابراهيم سلمان ، العراق ودول الجوار الاقليمي دور العراق كعامل توازن ، المجلة السياسية والدولية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعه المستنصرية ، العدد 18 ، 2011 ، ص164 .

15) ستار جابر عمران ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعه المستنصرية ، العدد 42 ، بغداد ، 2019 ، ص485 .

16) اندريه مولر و(اخرون) ، المناخ والمياه والتعاون في حوض الفرات ودجلة ، التقرير الصادر لمنظمة كاسكيد لعام 2020 ، انظر الرابط الاتي www.cascades.eu/wp-content/uploads/2022/01/Mueller-et-al-2022_ET-Case-Study_Arabic_Final.pdf